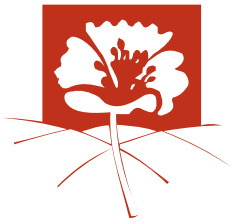

طاقم شـــؤون المرأة

Women's Affairs Technical Committee

تقرير حول

مفهوم الفساد لدى النساء الفلسطينيـــات

٢٠١٤

المحامية

خديجة حسين نصر

طاقم شـــؤون المرأة
Women's Affairs Technical Committee

المكتب الرئيسي:

شارع الإرسال، عمارة عواد، الطابق الثاني، ص.ب 2197، رام الله، فلسطين
تلفون: 2987784 972+ / تلفاكس: 2986497 972+ / فاكس: 2964746 972+
البريد الالكتروني : www.watcpal.org / الصفحة الالكترونية:watcorg@palnet.com

فرع غزة:

غرب دوار أبو مازن، شارع عمان، بجوار عمارة بيروت، صندوق بريد 5008، غزة، فلسطين
تلفون: 082644322/ فاكس: 082636088

هيئة مكافحة الفساد

البيرة /البالوع / شارع مكة
الهاتف: 022424016 ، 022424017 ، 022424018/ فاكس : 022424015
البريد الالكتروني : Info@pacc.pna.ps / الصفحة الالكترونية: www.pacc.pna.ps

قائمـــــــة المحتـــــويات

أولا..... مقدمة التقرير.....٩

ثانيا..... ملخص مخرجات وتوصيات التقرير.....١٠

ثالثا..... نتائج نقاشات المجموعات البؤرية.....١٣

القسم الأول.....مفهوم الفساد.....١٣

القسم الثاني.....أشكال الفساد.....١٤

القسم الثالث..... المجالات والقطاعات التي ينتشر فيها الفساد ١٧

القسم الرابع..... تأثير الفساد على حياة النساء.....٢٠

القسم الخامس.....استراتيجيات مكافحة الفساد.....٢٣

رابعا..... نتائج التقرير.....٢٥

خامسا..... توصيات التقرير.....٢٧

ورشة عمل
لمرأة تكافح الفساد"
خميس الموافق 2/05
فندق جراند بارك/ ر
نهلة فورة
رئيسة طاقم شؤون المرأة
رفيق النتشة
رئيس هيئة مكافحة الفساد
ندى طوير
عضو مجلس ادارة

كلمة رئيس هيئة مكافحة الفساد

تحمل هيئة مكافحة الفساد، رسالة الشعب الفلسطيني في مكافحة الفساد والحد من انتشاره، ولتحقيق هذه الرسالة، لا بد، بل يتوجب علينا إشراك المرأة الفلسطينية بشكل خاص في هذه الجهود.

وانطلاقاً من هذا المبدأ، وإيماناً بالدور العظيم الذي تقوم به المرأة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية، سعت الهيئة لتنظيم عدة فعاليات وعقد اتفاقيات شراكة مع عدد من المؤسسات، التي تعنى بقضايا واهتمامات المرأة، والتي هدفت جميعها إلى إشراك المرأة في مناقشة قضايا الشعب الفلسطيني، وتمكينها لتساهم في مكافحة الفساد، شأنها في ذلك شأن كل الفئات التي استهدفتها الهيئة وشركائها في أنشطتها المختلفة وحملاتها ولقاءاتها معهم.

جاءت هذه الدراسة كجهد مشترك مع طاقم شؤون المرأة، الذي أصبح شريكاً في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وعبرت عن رأي المرأة الفلسطينية وانطباعاتها وتوصياتها، التي نتمنى أن نعمل عليها مع طاقم شؤون المرأة، وجميع الجهات المعنية، للوصول إلى امرأة فلسطينية تعلم وتعي قضاياها، وتساهم في جهود مكافحة الفساد بشكل فاعل.

رفيق شاكر النتشة

كلمة رئيسة مجلس الإدارة

يعتبر موضوع علاقة المرأة، أو بالأحرى النوع الاجتماعي والفساد، موضوع جديد نوعاً ما. هناك من أهتم بدراسة الفروقات ما بين النساء والرجال في موضوع الفساد، يعني: هل النساء يمارسن الفساد أكثر من الرجال، أم أن الموضوع له علاقة بالمنصب والسلطة وليس بالجنس. وهناك من انشغل بمحاولة إثبات بأن المشاركة السياسية للنساء، وتقلدهن المناصب العليا لصنع القرار، هي آلية من آليات التخفيف من الفساد، حيث أن النساء أكثر شفافية في جميع نشاطاتهن من الرجال. وهناك من انشغل بأهمية توضيح مفهوم الفساد من وجه نظر النساء، وبوضع آليات مكافحة الفساد أينما وجد، وبغض النظر عن من يمارسه.

بالنسبة لنا، في طاقم شؤون المرأة، انشغلنا أولاً: بمعرفة ما هو مفهوم الفساد لدى النساء الفلسطينيات، وثانياً، بنقاش آليات مكافحة الفساد من قبل النساء.

قد يكون هناك سؤال يدور في أذهان الجميع، لماذا يهتم طاقم شؤون المرأة بموضوع الفساد ومكافحته؟. ببساطة، لأن النساء هن الأكثر تأثراً من الفساد، خاصة في مجال تقديم الخدمات، لأن النساء هن من يحتجن للخدمات المباشرة لهن ولأطفالهن، حيث أن النساء هن من يتحملن مسؤولية متابعة الوضع الصحي والتعليمي لأطفالهن، وحيث أن النساء الفقيرات في العالم، يعتمدن على تلقي هذه الخدمات وغيرها من قبل الحكومة والقطاع العام لأنها مجانية، وإذا كان هناك فساد، فبالطبع سيكون التأثير على نوعية ومستوى الخدمة أعلى، مما يؤثر على من يتلقى الخدمة.

إن الفساد يؤثر أكثر على الفئات المقهورة والضعيفة أصلاً من الفئات التي تجد من يحميها، فمثلاً، فئة اللاجئين، وحسب دراسة أجراها صندوق السكان التابع للامم المتحدة، فإن ما بين ٧٥٪ إلى ٨٠٪ من اللاجئين في العالم، هم من النساء والأطفال، وأن غالبية موظفي الإغاثة، هم من فئة الرجال، وهذا يعني علاقات قوى غير متوازنة، مما يعني احتمالات عالية لحدوث فساد، باستعمال هذه القوى من قبل الرجال.

إن طاقم شؤون المرأة، يرى، أن اهتمامه بمسألة الفساد، هو مساهمة جدية لاحقاق حقوق

النساء، حيث أن وجود الفساد يؤثر على الميزانيات التي من المقرر أن يتم صرفها، وتعود بالفائدة على تنفيذ هذه الحقوق. هناك عدة صور وأشكال للفساد بشكل عام، وللفساد الذي يؤثر على المرأة بشكل خاص. فعلى سبيل المثال، نعتبر أن التحرش بالنساء في أماكن العمل، هو أيضاً نوع من أنواع الفساد.

توصيات:

- الاستمرار في نشر ثقافة مكافحة الفساد من قبل الحركة النسوية، لما فيه مصلحة إحقاق حقوق النساء.
- توضيح العلاقة ما بين مكافحة الفساد ودوره في التنمية، واعتبار أن الفساد عائق أمام التنمية المستدامة.
- الاستمرار في فهم أشكال الفساد من وجهة نظر النساء.

السيدة نهلة قورة

أولا: مقدمة التقرير

يعتبر الفساد أحد معوقات التنمية وانتهاكاً لحقوق الإنسان، حيث يقف الفساد أمام تحقيق التنمية لأهدافها، ويحد من التمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فيتم نهب الموارد والمقدرات واستغلالها لصالح الفئة المسيطرة والمتحكمة بالموارد، وحرمان الشرائح الاجتماعية المختلفة من الاستفادة من الخدمات الأساسية، وإعاقة عملية الديمقراطية وسيادة القانون، وتحويل مجرى الصراع من الوطني ضد الاحتلال إلى صراع داخلي يستنفذ مقدرات الشعب الفلسطيني، ويفقد ثقته بمكونات دولته.

تشير دراسات للبنك الدولي، إلى أن النساء من أكثر الفئات الاجتماعية تأثراً بالفساد، حيث تعاني النساء من التمييز المجتمعي، الذي يحول دون تمتعهن بكافة حقوقهن بصورة متساوية مع الرجال، فيزيد الفساد من فقر النساء، ويحدّ من فرص مشاركتهن السياسية والاقتصادية، ويزيد فرص استغلالهن، ويضعف مطالبهن بتحقيق المساواة[1].

وإدراكاً من حقيقة أن النساء لهن المصلحة الأكبر في الحد من انتشار الفساد، وأن عملية مكافحة الفساد ليست محايدة جندرياً، بدأ طاقم شؤون المرأة كمؤسسة تعمل على تنمية النساء وتمكينهن وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية، العمل مع هيئة مكافحة الفساد، على تعزيز دور المرأة الفلسطينية في مكافحة الفساد، باعتبار الفساد معوّقاً أساسياً للتنمية، ومؤثراً في تمكين النساء ومشاركتهن.

يأتي هذا التقرير كخطوة أولى رائدة في مجال استكشاف المساحات الصماء في مجال مكافحة الفساد، حيث سعى إلى توفير المعرفة المتعلقة بالفساد من وجهة نظر النساء أنفسهن، وتأثيره على حياتهن، ومحاولة جدية في عدم تغييب صوت النساء ودورهن في المشاركة لمكافحة الفساد، وهذا التقرير ليس بالضرورة أن يكون معبراً عن وجهة نظر هيئة مكافحة الفساد.

---

١ . «البنك الدولي: الفساد العدو الأول للشعب» في البلدان النامية» على الرابط الإلكتروني:
"http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/12/19/corruption-developing-countries-world-bank-group-president-kim"
Promote Gender Equality and Empower Women by 2015
على الرابط التالي: «http://www.worldbank.org/mdgs/gender.html"

ثانيا: ملخص مخرجات وتوصيات التقرير

المخرجات من منظور النوع الاجتماعي بالتقاطع مع الفساد	التوصيات
تباينت آراء النساء حول مفهوم الفساد	١. تبني مفهوم واسع للفساد، يعكس خبرات وتجارب مختلف شرائح النساء، بالتركيز على توسيع مفهوم السلطة والنفوذ في الفساد ليشمل السلطة الأبوية. ٢. مشاركة النساء في عملية تحديد مفهوم الفساد. ٣. توعية النساء والجمهور بموضوع الفساد وآليات تقديم الشكاوى من الجهات المختصة بمكافحة الفساد.
أضافت النساء أشكالا جديدة للفساد، كالتمييز ضدهن في القوانين والسياسات والممارسات المجتمعية، كقتل النساء بدافع الشرف، تخفيف عقوبة قتل النساء بدافع الشرف، التحرش الجنسي، الإقصاء الحزبي وانكار الميراث، عدم التمتع بالحقوق بشكل متساوٍ مع الرجل، استغلال عمل المرأة.	١. مشاركة النساء في الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، لضمان تضمينها بالنوع الاجتماعي. ٢. ضرورة مراجعة القوانين والسياسات الوطنية لتجريم التحرش الجنسي، إنكار الميراث، الإقصاء الحزبي، قتل النساء لدافع الشرف كجرائم فساد. ٣. ضرورة مراجعة قانون مكافحة الفساد، والأنظمة المتعلقة بموضوع الفساد من منظور نسوي. ٤. سن قانون للأحزاب. ٥. قيام المؤسسات النسوية بممارسة الديمقراطية داخل مؤسساتها عبر تداول المناصب العليا. ٦. تعزيز دور الشابات في هذه المؤسسات.
عبّرت النساء عن مدى انتشار الفساد، بأنه يشمل كافة مناحي الحياة.	١. اشراك النساء في الخطط القطاعية وخطط العمل المتعلقة بالفساد، وإدماج النوع الاجتماعي في هذه الخطط. ٢. إشراك النساء في خطط التنمية وإدماج النوع الاجتماعي في هذه الخطط، بهدف القضاء على التمييز والحد من الفساد. ٣. تعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار ورسم السياسات، وخصوصاً مواقع صنع القرار المالي والإداري. ٤. إلغاء القوانين المميزة ووضع تشريعات تضمن حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل.

اعتبرت النساء أن الفساد يشمل جميع المرافق والقطاعات العامة.	١. مراجعة القوانين والإجراءات والسياسات العامة، بهدف ضمان وصول النساء الى مختلف أنواع الخدمات التي تقدمها المرافق العامة، كخدمة الرعاية الصحية، والتعليم والعمل والوصول الى العدالة والمشاركة السياسية. ٢. تعزيز الرقابة المجتمعية على المرافق والقطاعات العامة بهدف تعزيز فرص المساءلة.
للفساد تأثير كبير على حياة النساء وإمكانية تمتّعهن بحقوقهن.	١. توعية النساء بتأثير الفساد على حقوقهن. ٢. عقد الشراكات والتحالفات بين مؤسسات المجتمع المدني لمكافحة الفساد. ٣. عقد الشراكات بين مؤسسات المجتمع المدني مع هيئة مكافحة الفساد لمكافحة الفساد. ٤. دراسات متفحصة حول تأثير الفساد على تمتع النساء بحقوقهن (الصحية والتعليمية، والحق في العمل والوصول إلى العدالة والمشاركة السياسية). ٥. تشكيل أجسام للرقابة على المؤسسات والإدارات المقدمة للخدمات الأساسية للنساء.
عدم تبليغ النساء عن الفساد الذي مورس بحقهن.	١. توفير خطوط أمان للنساء، لتمكينهن من الإبلاغ عن جرائم الفساد. ٢. تأسيس فرع لهيئة مكافحة الفساد في غزة، لتسهيل وصول المواطنين للإبلاغ عن الفساد. ٣. ضمان حماية المبلّغين والشهود في جرائم الفساد. ٤. رفع وعي النساء بجرائم الفساد والإجراءات المتخذة في التبليغ. ٥. تأسيس صناديق للشكاوى في المحافظات، لتسهيل وصول النساء للتبليغ عن الفساد. ٦. دراسة الأسباب التي تدعو النساء إلى عدم التبليغ عن الفساد. ٧. تعميم التجارب الناجحة في مجال مكافحة الفساد. ٨. تعزيز القوة الذاتية لدى النساء بكسر حاجز الخوف، وتفعيل الرقابة الذاتية، وتعزيز ميل النساء للتغيير الإيجابي.

منهجية إعداد التقرير

استند هذا التقرير إلى المنهجية النسوية، التي تعتمد على نقل صوت النساء وتجربتهن، ليس كمبحوثات، وإنما كمشاركات، وذلك لنقل معرفتهن وتجاربهن وخبراتهن في موضوع الفساد. فالنتائج التي خلصت إليها الدراسة، هي من نتاج معرفة وتجربة النساء.

عينة التقرير ليست ممثّلة، ولا يمكن تعميمها، ولكنها تعكس واقع معين لفئة محددة لديها تجربتها الخاصة، التي تحتاج للفهم والكشف. وكانت العينة عشوائية من حيث تجربتها مع الفساد، وقصدية من حيث مكان السكن، والمنطقة الجغرافية، والمستوى التعليمي، والالتحاق بالوظيفة في القطاع العام وفي قطاع العمل الأهلي، والبطالة والمشاركة السياسية. تعكس العينة تمثيلاً لمنطقة الضفة الغربية؛ الشمال والوسط والجنوب، ومنطقة غزة وشملت فيها مدينة غزة والوسط والشمال والجنوب. فقد تم عقد سبع مجموعات بؤرية في كل من مدينة بيت لحم، مدينة رام الله، مدينة طولكرم، مدينة غزة، مدينة رفح/ خانيونس، مدينة دير البلح ومدينة بيت حانون. شارك في كل مجموعة بؤرية ٢٠ إمرأة. راعت المجموعات البؤرية في تمثيلها التجمعات السكانية لكل من القرية والمدينة والمخيم.

روعي في اختيار المشاركات، أن يمثّلن مختلف القطاعات للنساء الفلسطينيات، نتيجة ارتباط موضوع الفساد وتداخلاته في حياة النساء وأدوارهن وحاجاتهن العملية والاستراتيجية، فكانت المشاركات عاطلات عن العمل، موظفات في القطاع العام، موظفات في مؤسسات المجتمع الأهلي، ناشطات حزبيات، ربات منازل، طالبات جامعات، عضوات في المجالس المحلية (قرية، مدينة) وموظفات مكان إقامتهن في المخيم.

استخدم التقرير المجموعات البؤرية أداة للدراسة؛ وهذه الأداة تتناسب مع طبيعة التقرير وأهداف وطبيعة الفئة المستهدفة. تم إثارة النقاش داخل المجموعات البؤرية، بعدد من الأسئلة المتعلقة بمفهوم الفساد وأشكاله والمجالات والقطاعات التي ينتشر فيها، وتأثير الفساد على النساء والاستراتيجيات المقترحة لمكافحته ودور النساء فيها.

ثالثا: عرض نتائج نقاشات المجموعات البؤرية

يعرض هذا الجزء من التقرير النتائج الأساسية التي خرجت بها المجموعات البؤرية، التي أجابت على أسئلة التقرير، وتم تصنيف هذه الأسئلة إلى خمسة أقسام وهي: مفهوم الفساد، أشكال الفساد، المجالات والقطاعات التي ينتشر فيها الفساد، تأثير الفساد على النساء، الاستراتيجيات المقترحة لمكافحة الفساد.

القسم الأول: مفهوم الفساد

يتناول هذا القسم مفهوم الفساد كما تراه النساء اللاتي شاركن في المجموعات البؤرية، حيث تم التركيز في بداية جلسات النقاش داخل المجموعات البؤرية، على الفهم الذاتي للمرأة الفلسطينية لمفهوم الفساد.

تباينت آراء النساء في تحديد مفهوم الفساد وفي توصيفه، وذلك تبعاً لاختلاف تجاربهن وخلفيّتهن، وكان هناك تباين وفروقات واضحة في تحديد مصدر السلطة ومحدداتها، والمصلحة التي يتم المساس بها في حالة الفساد. بعض النساء عرّفن الفساد بأنه التصرفات التي تخرج عن نطاق القانون، وتؤدي إلى سلب حقوق الآخرين: «السلوك المخالف للقانون لتحقيق مصالح ذاتية للفرد أو الجماعة»، في حين ربطت بعض النساء مفهوم الفساد بالعادات والتقاليد، فهو يتمثل في «الإخلال بالعادات والتقاليد» و«الإخلال بمنظومة الأخلاق التي يفترض أنها تنظم حياة الناس جميعاً». ويمكن القول بأن تحديد النساء لمفهوم الفساد، ارتبط بمجموعة المحدّدات والمعايير التي تنظم حياة أفراد المجتمع:

- **أولاً: المحدد أو المعيار القانوني:** وهو الذي يعوّل على القانون في تحديد الأفعال والتصرفات التي تعتبر جريمة، وهذا الجانب يشمل جميع الأفعال التي اعتبرها القانون جريمة، وتؤدي في ذات الوقت إلى المساس بحقوق الآخرين، لأهداف ترتبط بتحقيق مصالح فردية أو جماعية، « فالفساد هو جريمة تتم باستغلال المنصب لأغراض خاصة ذاتية خلافاً للقانون».

- **ثانياً: المحدّد أو المعيار الأخلاقي الذي استندت عليه النساء:** وهو الاتجاه الذي ينطلق بتعريفه للفساد من المعيار الأخلاقي، بحيث تكون الأخلاق هي الناظم للعلاقات بين الأفراد. وينطلق هذا الاتجاه من القوة الاعتبارية للأخلاق، حيث تعتبر القوة الإلزامية للأخلاق، أكبر من القانون ومن منظومة العادات والتقاليد. فالفساد هو جريمة أخلاقية قبل أن يكون فعلاً مجرماً في القانون. وبموجب هذا المفهوم، فإن الفساد هو « ظلم أخلاقي يقع على الآخرين».

- **ثالثاً: المحدّد أو معيار العادات والتقاليد:** وهو المحدد الذي يعتبر أن الخروج على منظومة العادات والتقاليد فساد. والنساء اللواتي حددن هذا المعيار، يعتقدن بسيطرة العادات والتقاليد وبغلبتها على قوة القانون. فالعادات والتقاليد تتضمن المعاملة الحسنة والأخلاق الرفيعة والتقاليد. فالفساد هو «جريمة تمس عادات وتقاليد المجتمع الفلسطيني».

تصف بعض النساء الفساد بأنه « لغة العصر غير الأخلاقية». وتعتبر أنه ليس ظاهرة حديثة وهو منتشر في جميع المجتمعات العربية والغربية. ومنتشر في الوقت ذاته في جميع مناطق الوطن». في حين تصف مجموعة أخرى من النساء الفساد بأنه «مرض خبيث، حيث تتملك الشخص رغبة بالحصول على ما يمتلكه الآخرين. ولا يمانع بانتهاك حقوقهم». خلصت المشاركات بنتيجة أن الفساد وإن اختلف توصيفه كخرق للقانون أو للعادات والتقاليد أو الأخلاق، فإنه لا يتجاوز أن يكون سوى « استغلال السلطة والنفوذ لصالح تحقيق أغراض شخصية».

القسم الثاني: أشكال الفساد

حدّد قانون مكافحة الفساد رقم (١) للعام ٢٠٠٥ في المادة رقم (١)، أشكال الفساد، التي نصت على أن الفساد هو «الجرائم المخلّة بواجبات الوظيفة العامة، والجرائم المخلّة بالثقة العامة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية، والجرائم الناجمة عن غسل الأموال المنصوص عليها في قانون غسل الأموال، وكل فعل يؤدي الى المساس بالأموال العامة، وإساءة استعمال السلطة خلافاً للقانون، وقبول الواسطة والمحسوبية التي تلغي حقاً وتحق باطلاً، والكسب غير المشروع، وجميع الأفعال الواردة في الاتفاقات العربية والدولية لمكافحة الفساد، التي صادقت عليها أو انضمت إليها السلطة الوطنية».

رغم أن القانون السابق حدّد أشكال الفساد، الا أن النساء قدّمن أشكالاً مختلفة للفساد، تتجاوز الأشكال المحددة أعلاه، نظراً لتنوع البيئات الاجتماعية والاقتصادية، وتباين التجارب الخاصة واختلاف أدوارهن ومصالحهن، يسمح بتحديد أشكال للفساد من قبل النساء، بتقديم إضافة نوعية لأشكال الفساد، يمكن اضافتها كمقترحات للقانون من منظور النساء، في ظل غياب إجماع عالمي لمفهوم الفساد.

توافقت النساء في جميع المجموعات البؤرية، بأن الفساد يتمظهر بعدة أشكال جرّمها القانون، كالواسطة والمحسوبية والرشوة، واستغلال المنصب والوظيفة لمصالح شخصية، تتعلق بالشخص نفسه أو لصالح غيره، والمحاباة وغسيل الأموال. كما أضافت النساء أشكالاً تعتبر توسعا في الأشكال التي نص عليها قانون مكافحة الفساد، فقد اعتبرن أن التمييز المجتمعي والتمييز القانوني ضد المرأة، وإنكار ميراثها، والتمييز بين أفراد المجتمع بشكل عام، وقتل النساء لدافع الشرف والاستغلال الجسدي والجنسي، والنظرة الدونية للمرأة، وعدم اهتمام المؤسسات النسوية بحقوق النساء، كلها أشكالاً للفساد، وتعتقد المجموعة البؤرية في منطقة الشمال، أن حادثة «الكاميرا في حمامات النساء في المالية العسكرية» هي شكل من أشكال الفساد.

تعتبر هذه الأشكال من الفساد ماسة بالنساء بشكل مباشر، وأوردت النساء هذه الأشكال نتيجة التصاق تلك الأفعال والممارسات بالسلطة والنفوذ والسيطرة، حيث تهيمن السلطة الذكورية في المجتمع الفلسطيني، التي تخوّل الرجال في المجتمع ممارسة التمييز ضد النساء، وتمنع النساء في الوقت ذاته من ممارسة حقوقهن بصورة متساوية للرجال، فالذكورة مركز نفوذ وسيطرة في المجتمع.

قدّمت بعض النساء أشكالاً جديدة للفساد، تعبّر عن وعيهن بالشأن العام، ووعيهن بتأثير ذلك على العملية التنموية وعلى حياتهن، فاعتبرن أن «عدم تداول السلطة، واحتكار المؤسسات من قبل بعض الأفراد، ووقف العملية الانتخابية وعدم دوريتها، وعملية الفصل أو الاقصاء الحزبي بقرار فردي، وغياب قانون للأحزاب ينظم العمل الحزبي، والانقسام بين شطري الوطن، أشكالاً للفساد، ناجّة عن احتكار السلطة ومواقع صنع القرار، وذلك لأغراض شخصية تتعلق بمنفعة فئة محددة، وتضر بباقي مكوّنات المجتمع الأخرى، وخصوصاً الفئات المهمشة الأقل مشاركة في المجتمع، والمتضررة بصورة أكبر من غياب الديمقراطية وتمثيل مصالحها داخل هذه المؤسسات».

أضافت المشاركات في المجموعات البؤرية في غزة ومناطقها أشكالاً جديدة للفساد، ترتبط بالواقع السياسي فيها، حيث تسيطر حركة حماس على الحكم في القطاع منذ العام ٢٠٠٧، وأنشات مؤسسات لفرض سلطتها ومصالحها وأيديولوجيتها، مما انعكس على كافة مناحي الحياة، وكانت النساء الأكثر تأثراً بهذه السلطة، فقد اعتبرت المشاركات من غزة ومناطقها، أن فرض الأيديولوجيا الدينية من قبل السلطة القائمة، واستخدام هذه السلطة لأهداف شخصية أو منفعة حزبية « فاستخدام الدين في السياسة وفي التحكم في الحياة، شكل من أشكال الاتجار بالدين»، وهو ما اعتبرنه شكلاً من أشكال الفساد.

وتظهر الفروقات بين أشكال الفساد التي أثارتها المشاركات في الضفة الغربية وغزة، لدى اعتبار المشاركات في غزة «موضوع الاتجار بالأترامال [٢] وتجارة الأنفاق» شكلاً من أشكال الفساد، حيث يعاني المجتمع الفلسطيني في غزة من انتشار تعاطي الأترامال وهو مادة مخدرة، «نتيجة أن الناس اللي بيقوموا في بيعها والتجارة فيها هم الاشخاص اللي الهم نفوذ وسيطرة».

بينت النتائج وجود نوع من الخلط لدى النساء في تعريف الفساد وتحديد أشكاله، ففي بعض الحالات تم تعريف الفساد بأنه «المحاباة والرشوة، والتمييز ضد الفئات المهمشة وخصوصاً المرأة» . ومثل هذه الأفعال تعتبر أشكالاً للفساد وليس تعريفاً له.

كما بينت النتائج وجود خلط آخر بين أشكال الفساد وأسباب انتشاره، فيلاحظ أن بعض النساء تخلط بين أشكال الفساد وأسبابه، حيث تعتبر بعض النساء أن غياب الشفافية، وعدم الوصول إلى المعلومات شكل من أشكال الفساد، في ذات الوقت التي تعتبر هذه القضايا أسباباً لتفشي الفساد في المجتمعات، حيث أن الفساد ينتشر في ظل حجب المعلومات وفي ظل عدم وضوح وتصريح بالإجراءات والمعلومات من قبل الجهات المسؤولة.

إن تداخل مفهوم الفساد وأشكاله وأسبابه لدى بعض النساء، مردّه الى العلاقة الجدلية بين ارتباط الفساد كمفهوم واكتشافه عبر أشكاله من الجانب المحسوس للعيان، حيث تم التعبير عن المفهوم بالمرئي والملموس، بالإضافة إلى الارتباط الوثيق بين انتشار الفساد

٢ . الاترامال هو نوع من أنواع الأدوية المسكنة، اسمه الطبي ترامادول وهو أحد مشتقات المورفين، يستخدم كمسكن للألم فى حالات الآلام الحادة والمزمنة، مثل آلام ما بعد الجراحة وآلام السرطان .

وأشكاله، في ظل عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات وقلة الشفافية وضعف المحاسبة.

القسم الثالث: المجالات والقطاعات التي ينتشر فيها الفساد

يعرض هذا الجزء من التقرير، للمجالات والقطاعات التي ينتشر فيها الفساد في المجتمع الفلسطيني، من خلال رأي المشاركات، وتبرز أهمية هذا الجزء، نتيجة الكشف عن أبرز القطاعات والمجالات التي تلامس احتياجات النساء، التي تستهدفها النساء في سبيل الحصول على حاجاتها العملية والاستراتيجية، وإمكانية وضع استراتيجية لمكافحة الفساد في هذه القطاعات. اعتبر جزء كبير من المشاركات أن الفساد «يمتد في جميع مجالات الحياة»، ومردّ هذه النظرة يعود إلى ارتباط مفهوم وأشكال السلطة والنفوذ في الفساد لدى المشاركات بالسلطة الأبوية والذكورية في المجتمع الفلسطيني، وليس فقط السلطة والنفوذ في مؤسسات القطاعين العام والخاص.

بررت العديد من المشاركات انتشار الفساد في المجتمع الفلسطيني نتيجة تكريسه في المجال الخاص؛ حيث المنزل والعائلة «فالمنزل أصل ومنشئ الفساد»، حيث تتجلى الأشكال المختلفة للسلطة الأبوية، ابتداءً من سيطرة الرجل على راتب زوجته ومنعها من التمتع براتبها، باعتباره حق لها نتيجة عملها المأجور «»المرأة في بيتها وبتكون موظفة مثلاً تتقاضى راتب معين، يقوم الزوج بأخذ الراتب منها رغم معرفته بأنه حق من حقوقها». كما أكدت المشاركات على أن السيطرة الذكورية تظهر في ممارسة مختلف أشكال العنف ضد المرأة داخل الأسرة «العنف الممارس ضدها من قبل أفراد الأسرة أكان جسدياً أو جنسياً أو نفسياً أو اقتصادياً»، وخصوصاً « قتلها على خلفية الشرف».

تبرر المشاركات الأسباب التي دعتهن إلى اعتبار هدر حقوق المرأة داخل الأسرة فساداً، وذلك نتيجة عدم قدرة النساء على الوصول إلى العدالة للإبلاغ والشكوى عن استلاب حقوقهن من قبل أفراد عائلاتهن، نتيجة «العادات والتقاليد المجتمعية، اللي بتمنع النساء من وقف العنف الجسدي والاقتصادي ضدهن»، ونتيجة «تعدد المشاكل اللي بتخص المرأة، وخاصة في المناطق القروية والمهمشة بحكم العادات والتقاليد والعرف، في أي مشكلة تواجهها المرأة لا تستطيع أن تبلغ عن المسبب بالضرر لشرطة مثلاً، وبالتالي تهدر حقوق المرأة».

اعتبرت بعض المشاركات التمييز بين الجنسين داخل العائلة لصالح الذكر شأناً يتعلق بالفساد «يعكس الاهتمام بالولد من جهة الأم والأب على حساب البنات في البيت، تمييزاً لصالح الولد وهذا فساد»، وذلك حسب المشاركات ذاتهن، أن «المنشأ الأساسي للفساد يبدأ في الأسرة، وأحد أسبابه الرئيسة التمييز بين الجنسين»، مما يؤسس لاحقاً لمجتمع غير متساوٍ «ولا يؤمن في المساواة»، وتعتبر هذه الفئة من المشاركات، أن النساء أنفسهن يتحملن عبء الفساد في هذا المجال، حيث هنّ « أساس التربية وأساس التمييز».

تعتبر المرأة المستفيدة والمتحسسة الرئيسة للخدمات الأساسية، وذلك نتيجة دورها الرعائي «الإيجابي»، وبإمكانها أن تتلمس الفساد بدرجة كبيرة في كافة القطاعات والمرافق العامة التي تقدم هذه الخدمات، كالبنية التحتية، وشبكة المياه والكهرباء، وتعبتر أن «قطع التيار الكهربائي عن أحياء كاملة، في حين لا تنقطع في بيوت المسؤولين»، هو فساد حيث «يستخدم هؤلاء نفوذهم من أجل ضمان التيار الكهربائي في بيوتهم»، بالإضافة إلى أن النساء تعتبر أن التمييز في الحصول على بنية تحتية من « الاسفلت والمجاري» بين الأفراد تمييز، ينم عن فساد، حيث «يقوم الأشخاص ذوي نفوذ بضمان حصولهم على الخدمات الأساسية بشكل دائم وغير منقطع».

حول سؤال المشاركات عن القطاعات التي يوجد فيها فساد، تبين أن هذه القطاعات تشمل كافة القطاعات التي ترتبط بالحاجات الأساسية للنساء، «التعليم والصحة والعمل، بيتم التمييز بين الطلاب بناء على العلاقات العائلية والحزبية، وينال هؤلاء الطلاب «المقاعد والمنح الجامعية والعلامات الجيدة»، ولا يتم محاسبة هؤلاء الأشخاص الذين يقومون بالتمييز أو معاقبتهم على فسادهم»، حيث أن عائد الفساد يكون لصالح الفئات المتنفذة، مما يعيق إجراء عملية المحاسبة والمساءلة في تجاوز الأنظمة والقوانين الخاصة بالمهنة.

وأكدت بعض المشاركات على وجود فساد في القطاع الصحي، حيث يتطلب الحصول على الرعاية الصحية في المركز الحكومي، أن تذهب المرأة إلى العيادة الخاصة بالطبيب، لتضمن جودة تلك الخدمة «لازم نروح اول اشي على عيادة الدكتور الخاصة، عشان نضمن انه يهتم فينا في المستشفى، او عشان نوخذ دور»، كما تعتبر بعض المشاركات أنه يتوجب دفع رشوة أو واسطة للحصول على تحويلة علاج، سواء داخل الوطن أو خارجه»

لازم ندفع رشوة او نحط واسطة عشان يحولونا للعلاج برة».

وفي إطار خدمة الرعاية الصحية، فقد اعتبرت العديد من المشاركات، أن هناك العديد من أرواح النساء التي يتم إزهاقها نتيجة الأخطاء الطبية المرتكبة من قبل العاملين في قطاع الصحة، دون أن تتم عملية محاسبة لهؤلاء الأشخاص، أو مساءلتهم، ويتم اعتبار هذه الوفيات «قضاءً وقدراً»، إن عدم المحاسبة والمساءلة هو أحد أشكال الفساد التي تواجه المرأة لدى تلقيها الخدمات الصحية «»الاخطاء الطبية اي برتكبوها الدكاترة في المستشفيات، وما بتم محاسبتهم عليها، وبيروح فيها ستات كثير وضحايا كثار» .

كما أجمعت المشاركات في المجموعات البؤرية في كل من الضفة الغربية وغزة، على اعتبار قطاع العمل سواء الحكومي أو الخاص أحد قطاعات الفساد، حيث «اللي بيشتغل في البلد ولاد وزوجات المسؤولين والوزراء والاحزاب»، وكذلك الترقية، حيث يصل إلى الدرجات العليا أبناء المسؤولين من الرجال والنساء وغيرهم، فيحتكر هذه المناصب الرجال فقط. تشير المشاركات العاطلات عن العمل والمشاركات اللواتي يبحث أبناءهن وبناتهن عن الوظائف، عن صعوبة الحصول على وظيفة رغم استيفاء المتقدمين للوظيفة للشروط المحددة لها، ويلاحظن لاحقاً ان الأشخاص الذي التحقوا بالوظيفة، لا تتوافر فيهم المؤهلات المطلوبة.

حدّدت بعض المشاركات قطاع المحاكم كأحد القطاعات التي ينتشر فيها الفساد، مما يعيق حصول النساء على العدالة، فصعوبة الإجراءات وعدم وضوحها، والتكاليف المالية، تعتبر فساداً كونها تعيق الفئات المهمشة وتحديداً النساء، من الحصول على العدالة، وينحصر حق الوصول للعدالة بأيدي الفئة المتعلمة والقادرة مالياً على دفع هذه التكاليف. وأشارت بعض المشاركات إلى أشكال فساد داخل المؤسسة القضائية، حيث يتم دفع الرشاوي للقضاة ولأعضاء النيابة، للحصول على حكم قضائي «مش كل الناس بيقدروا يوصلوا للمحكمة ويوخذوا حقهم، ولازم تدفع رشاوي وتدخل واسطات عشان توخذ حكم لصالحك».

كشفت بعض المشاركات عن وجود فساد في العملية الانتخابية «المجالس المحلية والمجلس التشريعي»، حيث تقوم الأحزاب والمرشحين بدفع رشاوي للمنتخبين كي يقوموا بانتخابهم أو انتخاب قوائمهم، وبيّنت المشاركات الأشكال المختلفة للفساد مثل:

« كروت جوال، مصاري للمنتخبين، بيوعدوهم بتشغيل ولادهم في السلطة وبيعملوا عزايم وولائم».

وفي الأحزاب يبرز الفساد في «اتخاذ القرارات الفردية من قبل المتنفذين في هذه الأحزاب، بالإضافة الى إقصاء النساء عن مواقع صنع القرار»، وتقلّد المناصب العليا داخل الأحزاب، تعتبر بعض المشاركات أن نسبة مشاركة المرأة المتدنية في المناصب العليا للأحزاب، شكل من أشكال الفساد، «قلة عدد النساء اللي في مواقع صنع القرار فساد، لانهم ما بيعطوا فرصة النا عشان نشاركهم».

القسم الرابع: تأثير الفساد على حياة النساء

تجمع المشاركات في المجموعات البؤرية، بأن الفئات المهمشة هي الفئات المجتمعية الأكثر تأثراً بالفساد؛ وهذه الفئات هي النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وفئة الشباب والمرضى والمراهقين.

ينسجم رأي المشاركات مع حقيقة أن المرأة هي من الفئات الأقل حظاً من الاستفادة من عملية التنمية بشكل عام، وهي التي تعاني من تهميش مجتمعي وتمييز قانوني، والأقل حظاً في تلبية حاجاتها العملية والاستتراتيجية وهي في ذات الوقت المتلقية الأولى لعملية الفساد وتأثيرها، نتيجة دورها الإيجابي «الرعائي». كما تعتبر بعض المشاركات أن النساء الأرامل، هن الفئة الأكثر تأثراً من النساء بالفساد، نتيجة تضاعف احتياجاتهن وإعالتهن لأسرهن، وكونهن يصبحن معيلات رئيسيات لأسرهن، وبحاجة لمصادر دعم مالية واجتماعية.

يلاحظ أن قانون مكافحة الفساد رقم (١) للعام ٢٠٠٥ في المادة رقم (٢)، حدّد الفئات الممارسة للفساد، ومثّلت هذه الفئات صناع القرار في القطاعين الرسمي والأهلي، ابتداءً من رئيس السلطة الوطنية ومستشاريه ورؤساء المؤسسات التابعة للرئاسة، ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء ومن في حكمهم، ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني وأعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة وموظفيها، ورؤساء هيئات وأجهزة السلطة الوطنية والمحافظين ورؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية والعاملين فيها، والموظفين، ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة

والعاملين فيها، التي تكون السلطة الوطنية أو أي من مؤسساتها مساهماً فيها، ومأمور التحصيل ومندوبيهم، الأمناء على الودائع والمصارف والمحكمون والخبراء والحراس القضائيين ووكلاء الدائنين والمصفين، ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة وبالاستقلال المالي والإداري، والأحزاب والنقابات ومن في حكمهم، والعاملين في أي منها حتى لو لم تتلقَ دعماً من الموازنة العامة، والأشخاص المكلفين بخدمة عامة بالنسبة للعمل الذي يتم تكليفهم به، وأي شخص غير فلسطيني يشغل منصباً في أي من مؤسسات السلطة الوطنية، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأي شخص يمارس وظيفة عمومية لصالح أي جهاز عمومي أو منشأة عمومية أو منظمة أهلية تابعة لبلد أجنبي، أو مؤسسة دولية عمومية، وأي شخص آخر أو جهة أخرى يقرر مجلس الوزراء إخضاعهم لأحكام القانون».

من ناحية أخرى أكّدت المشاركات على أن ممارسي الفساد هم أصحاب النفوذ والسلطة، وأصحاب رأس المال ومن هم في مقاليد الحكم والسيطرة ومواقع صنع القرار، ومسؤولي الأحزاب، وهذا يأتي منسجما مع ماً ورد في المادة السابقة، واعتبرت غالبية المشاركات أن الرجال هم الفئة الرئيسة الممارسة للفساد، نتيجة عوامل السيطرة والنفوذ الاجتماعي والثقافي الممنوحة لهم، ونتيجة تقلدهم لمواقع السيطرة والنفوذ.

وحول مقارنة الأكثر فساداً الرجال أم النساء، أجمعت المشاركات على «أن الرجال هم الأكثر فساداً من النساء»، ويعود ذلك إلى عدة أسباب، حيث أشارت بعضهن إلى أن «النساء أكثر ميلاً للنزاهة والاستقامة من الرجال». وأشار البعض الآخر إلى «أنّ النساء أكثر حيطة وحذراً في التعاملات المالية وأخذ القرارات الإدارية»، في حين أوضحت بعضهن «أن النساء أقل فساداً من الرجال بحكم الواقع، وذلك نتيجة قلة عددهن في مواقع صنع القرار المالي والإداري؛ فبالتالي فإنهن يكنّ أقل فساداً من الرجال، وليس لأنهن الأكثر نزاهة واستقامة».

تبين من خلال النقاشات التي دارت بين المشاركات، إلى تعرّض العديد منهن أو تعرّض أحد أفراد عائلتهن للفساد، سواء في الضفة الغربية أو في غزة، فأثناء تلقي العديد من المشاركات للخدمة الصحية، واجهن أخطاء طبية لم يتم المحاسبة عليها من قبل الإدارة المسؤولة، كما واجه البعض الآخر عدم قيام العاملين في قطاع العمل

الحكومي بعملهم وفق ما تقتضيه أصول مهنتهم، بحيث حال هذا الإهمال دون تلقي هؤلاء المشاركات لحقهن المكفول قانوناً. كما تعرّض بعضهن للرشاوي أثناء الحملات الدعائية الانتخابية، وتم الاستيلاء على الأراضي الخاصة بإحداهن لغرض الاستملاك وتم بيعها لاحقاً لمنفعة شخصية، وتم إقصاء إحداهن من الانتخابات نتيجة التلاعب بالقوائم الحزبية. كما قامت إحدى المشاركات بإدخال واسطة بقصد الحصول على تأشيرة خروج، وتعرضت إحدى المشاركات للإقصاء الوظيفي وأخرى للإقصاء والفصل من الحزب بقرارات فردية مخالفة للقانون. بالإضافة إلى تعرض إحداهن للتحرش الجنسي، وأخرى حرمت ابنتها من الحصول على منحة دراسية رغم كونها من أوائل الثانوية العامة، بالإضافة إلى طلب التوسط من آخرين بهدف الحصول على مقعد للحج، وتعرض إحداهن لعدم تنفيذ حكم القانون نتيجة تقديم مبلغ رشوة للقاضي. إضافة إلى كون المشاركات من غزة ضحايا لعدم العدالة في توزيع التيار الكهربائي.

يحوّل الفساد النساء إلى ضحايا، متسولات لحقوقهن، يعتبرن أن منظومة الفساد جزء من الحياة اليومية، مما يضطرهن إلى التكيف مع هذه المنظومة، والقبول بالواقع بصفته أمراً عادياً.

يقلّل الفساد من فرص تمكين النساء؛ حيث أعربت بعض النساء أن الفساد يؤدي إلى «اضعاف ثقة المرأة بقدراتها، ويولّد لديها الشعور بالإحباط والتهميش، وأعراض نفسيّة مثل عدم الرضا والاستكانة والإحساس بالعجز، ويؤدي إلى عدم ثقتها بالمؤسات، وبيقلّل من فرصتها في الحصول على العمل والتعليم والمشاركة السياسية»، وأعربت بعض المشاركات عن «ضعف فرص وصولهن إلى العدالة والحصول على الخدمات الصحية». في ذات الوقت أجمعت المشاركات على ««أن الفساد يقلّل من اندماج المرأة في المجتمع، وثقتها بإمكانية مشاركتها بشكل متساو وشعورها بعدم الرضا والاستكانة والإحساس بالعجز، وعدم قدرتها على التفاعل والمواطنة الفاعلة، مما يدفعها للزواج المبكر كأحد أشكال الهرب أو الانسحاب، ويؤدي تقوقع المرأة إلى إضعاف قدراتها وتقليل فرص عملها».

من جانب آخر وكما أعربت بعض المشاركات، يؤدي الفساد إلى انهماك المرأة في البحث «عن تلبية حاجاتها وانشغالها في تلبية طلبات عائلتها الأساسية، وعدم قدرتها على تطوير أدائها وبيحرمها من الفرص، ويؤدي إلى إفقار النساء، وإعاقة تطوّرهن،

وإلى استمرار العمل بالقوانين التمييزية وتبرير قتل النساء، وسيادة السيطرة الذكورية، وتحجيم إبداعاتهن، وتحجيم مطالبة المرأة بحقوقها، واستمرار الحاجة لتوفير الحماية لها، وضعف مستوى الالتزام بتعزيز المساواة للمرأة في المجتمع».

القسم الخامس: استراتيجيات مكافحة الفساد

للنساء دور كبير في مكافحة الفساد والحدّ من انتشاره في المجتمع، حيث يشكّلن نصف عدد أفراد المجتمع ويساهمن بشكل كبير في عملية التنمية، وهن في الوقت ذاته أحد الضحايا الرئيسيين وأكبر المتضررات من انتشار الفساد في المجتمع.

تعتقد المشاركات، أن النساء لديهن المقدرة على المشاركة في مكافحة الفساد والحدّ منه، على الصعيدين الفردي والمؤسساتي، حيث تستطيع المرأة أن تساهم من خلال دورها الإيجابي «في تربية صالحة للأجيال القادمة، فالتربية داخل المنزل هي أهم شيء»، كما تستطيع المؤسسات النسوية أن تكون شريكاً رئيسياً في مكافحة الفساد، وذلك من خلال «البدء «بتعزيز القوة الذاتية لدى النساء بكسر حاجز الخوف لديهن، وتعزيز الرقابة الذاتية، وتعزيز ميل النساء للتغيير الإيجابي، وأكدت بعض المشاركات على ضرورة «قيام هذه المؤسسات بتوعية النساء بموضوع الفساد، وخصوصاً التوعية بقانون مكافحة الفساد وآليات تقديم الشكاوي، وتوعية النساء وتعريفهن بالجهات المختصة بمكافحة الفساد، والقيام بحملات المناصرة والتحالفات، باعتبار النساء من المتضررين الرئيسيين للفساد». من جانب آخر، رأت بعض المشاركات أنه «يمكن للحركة النسوية مواجهة الفساد والتصدي له، من خلال أن تقوم ذاتها بممارسة الديمقراطية داخل مؤسساتها عبر تداول المناصب العليا، وتعزيز دور الشابات في هذه المؤسسات، ووضع معايير للأطر النسوية تنسجم مع هدف تعزيز دور المرأة في الأحزاب».

قدمت المشاركات رؤيتهن حول سبل مكافحة الفساد، حيث تعتقد المشاركات بضرورة توعية الجمهور بالفساد، من خلال عدة وسائل مثل «الحملات الإعلامية، واستخدام الإعلام الاجتماعي، وضرورة أن يقوم الإعلام بنشر الحقائق فيما يتعلق بالفساد، وتسليط الضوء على التجارب الناجحة في محاسبة الفاسدين».

كما أكدت المشاركات على «ضرورة وجود نظام لحماية المبلغين والشهود في

جرائم الفساد، وتعزيز وصول الجمهور وخاصة النساء إلى هيئة مكافحة الفساد»، حيث لم تقم أي من المشاركات اللواتي تعرضن للفساد بالإبلاغ عن هذه الجرائم، واقترحت المشاركات أن «يتم تأسيس صناديق للشكاوى في المحافظات، وتأسيس مكتب لهيئة مكافحة الفساد في غزة». وأن يتواصل العمل التشاركي بين المؤسسات النسوية وهيئة متكافحة الفساد. ومن الوسائل الوقائية المقترحة، ضرورة أن تقوم «الإدارات بتعميم الأسعار ومحاسبة الفاسدين ومتابعتهم، بغض عن النظر عن مكان تواجدهم أو مركزهم السياسي أو الاجتماعي».

وقدمت المشاركات مقترحات تتعلق بالفساد الناجم عن السيطرة الذكورية «تعديل القوانين باتجاه المساواة بين الجنسين قانوناً وواقعاً، وتجريم التحرش الجنسي باعتباره جريمة فساد، وعدم التمييز داخل العائلة بين الجنسين».

وخلال ورشة العمل التي عقدت في رام الله لعرض مسودة دراسة «مفهوم الفساد لدى النساء الفلسطينيات»، التي نظّمها طاقم شؤون المرأة بالشراكة مع هيئة مكافحة الفساد[٣]، قدمت النساء المشاركات في الورشة العديد من المقترحات لتفعيل دور النساء في مكافحة الفساد، تمثلت في القيام بالدراسات المتعلقة بأسباب إحجام النساء عن التبليغ عن جرائم الفساد، والدراسات المتعلقة بتأثير الفساد على حقوق النساء المختلفة، وضرورة مراجعة قانون مكافحة الفساد والأنظمة المطبقة من منظور النوع الاجتماعي، وضمان إدماج رؤية النساء لمفهوم الفساد داخل هذا القانون، ومراجعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وضمان مراعاتها للنساء، وضرورة أن تقوم النساء بتشكيل أجسام رقابية لأغراض مكافحة الفساد.

٣ . عقدت الورشة في تاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٢ في رام الله وشارك فيها كل من المهتمين في الضفة الغربية وغزة بواسطة تقنية الفيديو كونفرنس.

رابعا: نتائج التقرير

كشف التقرير عن العديد من الحقائق والمعطيات التي تتعلق بالفساد من وجهة نظر النساء، ابتداءً بمفهوم الفساد وأشكاله والقطاعات التي ينتشر بها الفساد وتأثيره على حياة النساء، وانتهاءً باستراتيجيات مكافحة الفساد من منظور النساء.

عكس تعريف المشاركات لمفهوم الفساد تبايناً وفروقاً واضحة في تحديد مفهوم الفساد، تبعاً لاختلاف تجارب المشاركات وخلفيتهن وتجاربهن. فقسم من النساء اعتبرت الفساد جريمة أخلاقية، وأخريات اعتبرنه جريمة تمس بالقانون، في حين حدّدت مجموعة من النساء الفساد بأنه جريمة تمس بالعادات والتقاليد. وخلصت المشاركات إلى أن الفساد هو «استغلال للسلطة الممنوحة لصالح شخصي»، بغض النظر عن الاختلاف في مركز السلطة أو طبيعتها، دينية كانت أو قانونية، أو تنتمي للعادات والتقاليد.

يبرز هذا الموضوع مسألة الحاجة لوجود تعميم للمعرفة المتعلقة بالفساد من وجهة نظر القانون النافذ والمؤسسات الدولية والوطنية المعنية بالفساد، كي يصبح هناك وعي موحد ومشترك لمفهوم الفساد، كون المعرفة تشكّل الحلقة الأولى في دائرة التمكين الذاتي.

إن أهمية توعية النساء بمفهوم وماهية الفساد، تثير الأسئلة التي تتعلق بالفئات التي لديها خلطاً في تحديد مفهوم الفساد وماهيته، حيث كشفت نتائج نقاشات المجموعات البؤرية، عن عدم وجود شريحة معينة من المشاركات يمكن اعتبارها تملك هذا الفهم والوعي للفساد، لذا كان من الصعب رسم خريطة للفئات التي لديها خلطاً في مفهوم الفساد، ويعود هذا كما أوضحنا سابقاً، إلى تباين التجارب والمعرفة بين النساء من ذات الشريحة نفسها، وقلة توعية النساء بموضوع الفساد.

توسّعت المشاركات في أشكال الفساد، بحيث تجاوزت تلك الأشكال المحددة في القانون، يأتي هذا التوسع بمثابة إضافة نوعية لأشكال الفساد الكلاسيكية المحددة في القانون، يتوجب أخذها بعين الاعتبار من قبل هيئة مكافحة الفساد. إنّ أشكال الفساد التي أضافتها المشاركات، ترتبط بالسيطرة الذكورية في المجتمع الفلسطيني، فالرجال متنفذين في حياة النساء وحقوقهن، كما هم صناع القرار متنفذين في صناعة

القرار على المستوى الوطني. فتعاني النساء الفلسطينيات من وطأة السلطة الأبوية وممارسات صناع القرار، فهي ترى أن الفساد يشمل كافة مناحي الحياة ويمتدّ إلى كافة القطاعات والمرافق الحيوية الحكومية منها وغير الحكومية. ويثير هذا الموضوع تساؤلاً حول أثر هذا الفساد على قدرة النساء على الحصول على حقوقهن وحاجاتهن العملية، كالتعليم والصحة والبنية التحتية المناسبة والعمل والمشاركة السياسية، وحاجاتهن الاستراتيجية كالقضاء على التمييز والتهميش الممارس ضدهن، وتغيير النظرة المجتمعية الدونية.

إن توافق المشاركات على أن الرجال هم أكثر فساداً من النساء، يستوقفنا كثيراً لدى محاولتنا الخروج بتوصيات بناءً على هذا التوافق، حيث ينبني على ذلك، أنه ولأغراض مكافحة الفساد يتوجب تعزيز مشاركة النساء في مواقع صنع القرار، وخصوصاً القرار المالي والإداري في المؤسسات.

استطاعت المشاركات الخروج بعدد من التوصيات لمكافحة الفساد بشكل عام، وتعزيز دورهن في مجال مكافحة الفساد كأفراد وكمؤسسات نسوية، ويبرز السؤال الرئيسي هنا، هل تكفي هذه التوصيات لمكافحة الفساد والحد من انتشاره في المجتمع الفلسطيني، في ظل تغييب شامل للتشريعات والسياسات الوطنية، من منظور المساواة بين الجنسين؟

خامسا: توصيات التقرير

تأتي هذه التوصيات كنتاج لمضمون ما ولدته الدراسة من استنتاجات تتعلق بالفساد، من خلال معرفة وتجربة النساء المشاركات في المجموعات البؤرية. تساهم هذه التوصيات في تقديم إضافة نوعية لعمل طاقم شؤون المرأة، والمؤسسات النسوية المعنية بموضوع تمكين النساء، وإضافة نوعية كذلك لعمل هيئة مكافحة الفساد، في سبيل تطوير منظومة مكافحة الفساد، عبر إضافة البعد النسوي له.

خرج التقرير بالتوصيات التالية:

- **على صعيد مفهوم الفساد**

كشف التقرير عن وجود خلط لدى النساء حول مفهوم الفساد، وهذا الأمر يتطلب توفير المعرفة للنساء حول مفهوم الفساد وماهيته، عبر توعية النساء بموضوع الفساد، وخصوصاً التوعية القانونية بقانون مكافحة الفساد وآليات تقديم الشكاوي، وتوعية النساء وتعريفهن بالجهات المختصة بمكافحة الفساد، من خلال العديد من الأدوات كورشات العمل والحملات الإعلامية، والمحاضرات واللقاءات مع المختصين واستخدام الإعلام الاجتماعي بنشر الحقائق فيما يتعلق بالفساد، واقترحت المشاركات توسيع دائرة التوعية، بحيث تشمل الجمهور الفلسطيني.

- **على صعيد أشكال الفساد**

ضرورة أن تقوم هيئة مكافحة الفساد بالأخذ بعين الاعتبار، الأشكال الموسّعة للفساد التي أضافتها النساء، من خلال خبرتهن وتجاربهن، واعتبار التمييز ضد المرأة والتهميش المجتمعي والنظرة الدونية لها، التي انعكست على القوانين والسياسات العامة جريمة فساد، يمارسه ذوي النفوذ والسلطة على حياة النساء، ويترتب على ذلك أن يتم مراجعة قانون مكافحة الفساد من منظور نسوي، وأن يتم العمل مع هيئة مكافحة الفساد، بغية إدماج الرؤية النسوية للفساد في هذه الاستراتيجية، لتلبية

مطالب النساء ومكافحة الفساد الممارس ضدهن. وأن تقوم المؤسسات النسوية بممارسة الديمقراطية داخل مؤسساتها، عبر تداول المناصب العليا، وتعزيز دور الشابات في هذه المؤسسات، ووضع معايير للأطر النسوية تنسجم مع هدف تعزيز دور المرأة في الأحزاب، ووضع قانون للأحزاب.

- **على صعيد المجالات والقطاعات التي ينتشر فيها الفساد**

يتبيّن من خلال التقرير، أن مكافحة الفساد هي عملية إصلاحية شاملة، لا تقتصر على مكافحة أشكال الفساد الواردة في قانون مكافحة الفساد، بل تمتدّ إلى مكافحة أشكال السيطرة والسلطة في المجتمع، التي تمس حقوق النساء، كإلغاء القوانين التمييزية، وتطبيق مبدأ المساواة الموجود في القوانين الأخرى على أرض الواقع، وضرورة مواصلة العمل المشترك والمتواصل مع هيئة مكافحة الفساد، من خلال الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، لضمان مكافحة الفساد في المرافق والقطاعات العامة من منظور نسوي. كما يتطلب موضوع مكافحة الفساد إجراء الدراسات الموسّعة حول تأثير الفساد في المرافق العامة على تمتّع النساء بحقوقهن، للخروج بتوصيات محدّدة حول تأثير الفساد على تمتّع النساء بكل حق، والسبل الكفيلة بمكافحة الفساد في هذه المرافق والقطاعات.

- **على صعيد تأثير الفساد على النساء**

يعتبر ضعف مشاركة المرأة الفلسطينية السياسية والاقتصادية، أحد أبرز مؤشرات الفساد في المجتمع الفلسطيني، نتيجة احتكار المراكز العليا ومواقع صنع القرار من قبل الرجال، لذلك من الضرورة بمكان، أن يتم دراسة تأثير الفساد على عملية تمكين النساء بمستوياتها المختلفة، البعد الذاتي والمؤسساتي والمجتمعي، وخصوصاً تأثير الفساد على النساء الأكثر فقراً، واللواتي يعانين من تهميش مجتمعي، كما تقترح المشاركات أن يتم زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار ورسم السياسات العامة، وخصوصاً السياسات والخطط المتعلقة بمكافحة الفساد.

- **على صعيد استراتيجيات مكافحة الفساد**

حثت المشاركات المؤسسات النسوية، أن تكون شريكاً رئيسياً في مكافحة الفساد، وذلك من خلال البدء بتعزيز القوة الذاتية لدى النساء، بكسر حاجز الخوف وتفعيل الرقابة الذاتية وتعزيز ميل النساء للتغيير الإيجابي. أوصت المشاركات بضرورة القيام بحملات المناصرة والضغط وتشكيل التحالفات بين المؤسسات النسوية، باعتبار النساء من المتضررين الرئيسيين للفساد. والقيام بالدراسات المتعلقة بأسباب إحجام النساء عن التبليغ عن جرائم الفساد، وضرورة مراجعة قانون مكافحة الفساد والأنظمة المطبقة من منظور النوع الاجتماعي، وضمان إدماج رؤية النساء لمفهوم الفساد داخل هذا القانون، ومراجعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وضمان مراعاتها للنساء، وضرورة أن تقوم النساء بتشكيل أجسام رقابية لأغراض مكافحة الفساد.

من جانب آخر، قدمت المشاركات عدداً من التوصيات لهيئة مكافحة الفساد، تتمثل في وضع نظام يحمي المبّلغين والشهود في جرائم الفساد، وتأسيس صناديق شكاوى لجرائم الفساد في المحافظات، وتأسيس مكتب لهيئة مكافحة الفساد في غزة، وأن يتواصل العمل التشاركي بين المؤسسات النسوية وهيئة مكافحة الفساد. وضرورة أن تقوم الهيئة بتسهيل وصول النساء للتبليغ عن جرائم الفساد وحثّهن عليه، وأن تقوم هيئة مكافحة الفساد بمحاسبة الفاسدين ومتابعتهم، بغض عن النظر عن مكان تواجدهم أو مركزهم السياسي أو الاجتماعي، وتعميم التجارب الناجحة، ونشر الحقائق عبر وسائل الإعلام المختلفة.

قدمت المشاركات توصيات لصناع القرار، تتعلق بالفساد الناجم عن السيطرة الذكورية، عبر حثّ صناع القرار لتعديل القوانين المميزة، باتجاه المساواة بين الجنسين، وتجريم التحرش الجنسي باعتباره جريمة فساد، وعدم التمييز داخل العائلة بين الجنسين.